الأمم المتحدة

A/64/660/Add.7

الجمعية العامة

Distr.: General
22 April 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البندان ١٤٦ و ١٤٨ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

تقرير الأداء المالي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاعتمادات للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٦٠٠ ٤٠٢ ٤٧٥ دولار
النفقات للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٣٠٠ ٣٧٣ ٤٧٥ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٣٠٠ ٢٩ دولار
الاعتمادات للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	١٠٠ ٧٧٤ ٤٩١ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠[أ]	١٠٠ ٧٧٤ ٤٩١ دولار
الرصيد الحر المقدر للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠[أ]	صفر
الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٠/٢٠١١	٧٠٠ ٥٣٥ ٤٩٢ دولار
توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١	٢٠٠ ٥٧٨ ٤٩١ دولار

(أ) التقديرات في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ (انظر المرفق الأول).

270410 270410 10-32493 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – مقدمة

١ – **تستتبع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرتين ٣٠ و ٣١ أدناه نقصانا قدره ٥٠٠ ٩٥٧ دولار في الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.**

٢ – ويتضمن التقرير العام للجنة الاستشارية عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/64/660) آراء اللجنة وتوصياتها بشأن عدد من القضايا الشاملة. وتعالج اللجنة في هذا التقرير الموارد وغيرها من البنود المتعلقة خصيصا بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٣ – وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام عن ميزانية العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/673 و Corr.1)، أخذت في اعتبارها توصيات مجلس مراجعي الحسابات ذات الصلة بالعملية (انظر A/65/5، المجلد الثاني، الفصل الثاني). ويرد تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بتقرير المجلس عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الوثيقة A/64/708. **وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الحاجة إلى التنفيذ العاجل للتوصيات ذات الصلة لمجلس مراجعي الحسابات (انظر الفقرة ٣٦ أدناه).**

٤ – وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعانت بها اللجنة لدى نظرها في تمويل البعثة.

ثانيا – تقرير الأداء المالي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

٥ – خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٥٤/٦٢ مبلغا إجماليه ٦٠٠ ٤٠٢ ٤٧٥ دولار (صافيه ٦٠٠ ٦٤٨ ٤٦٥ دولار) للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وبلغ مجموع النفقات لهذه الفترة مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٣٧٣ ٤٧٥ دولار (صافيه ٤٠٠ ٥٧١ ٤٦٥ دولار). ويرد في الفرع الرابع من تقرير الأداء (A/64/584) تحليل للرصيد الحر المتبقي البالغ إجماليه ٣٠٠ ٢٩ دولار (صافيه ٢٠٠ ٧٧ دولار). ويعكس الرصيد البالغ ٣٠٠ ٢٩ دولار تجاوزا في الإنفاق تحت بندي الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (١٠٠ ٧٦٣ ٣ دولار) والموظفين العسكريين (٩٠٠ ٦٤٤ ١ دولار)، عوّضه نقص في الإنفاق في إطار التكاليف التشغيلية قدره ٣٠٠ ٤٣٧ ٥ دولار.

٦ - ويُعزى التجاوز في الإنفاق بصورة أساسية إلى الأسباب التالية:

(أ) نفقات الوحدات العسكرية (١٠٠ ٧٢٢ ٤ دولار)، وترجع أساسا إلى كون تكاليف استئجار الطائرات لتناوب القوات أعلى مما كان متوقعاً: وتمت مناوبة ٦١٣ ٢ من الأفراد العسكريين بتكلفة ٥٠٠ ٣٤٢ ١٠ دولار، بينما رصد في الميزانية مبلغ ٠٠٠ ٦٥٥ ٦ دولار لمناوبة ٢٧٥٠ فردا؛ وبالإضافة إلى ذلك تمت مناوبة ١٤٠ ١ فردا عسكريا بتكلفة ٧٠٠ ٧٧١ ٣ دولار مقارنة إلى المبلغ المرصود في الميزانية وقدره ٠٠٠ ١٧٢ ٢ دولار لمناوبة ٠٨٦ ١ فردا؛

(ب) نفقات الموظفين المدنيين (٤٠٠ ٩١٨ ١ دولار)، وتُعزى أساسا إلى تسديد تكاليف المعايير الدنيا للأمن في أماكن الإقامة للموظفين المدنيين وزيادة في الاحتياجات المتعلقة بدفع المرتبات بسبب تطبيق جدول المرتبات المنقح اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛

(ج) نفقات السفر في مهام رسمية (٣٠٠ ٩٠٣ ١ دولار)، وترجع أساسا إلى تغيير سياسة تسجيل بدل الإقامة الشهري بالنسبة للأسفار داخل منطقة البعثة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨؛

(د) نفقات النقل الجوي (٣٠٠ ٢٥٠ ١ دولار)، وتُعزى أساسا إلى الزيادات في تكلفة الأسطول المضمونة وتكلفة ساعة الطيران بالنسبة للطائرة من طراز LearJet 35 والطائرتين من طراز DHC-7 واستئجار طائرة إضافية من طراز DHC-7 لدعم الانتخابات؛

(هـ) نفقات متطوعي الأمم المتحدة (٨٠٠ ٧١٦ دولار)، وترجع إلى انخفاض معدل الشغور الفعلي (٣ في المائة) بالمقارنة إلى معدل الشغور المتوقع البالغ ١٠ في المائة؛

(و) نفقات وحدات الشرطة المُشَكلة (٢٠٠ ٧٠٥ دولار) وترجع أساسا إلى ارتفاع تكاليف استئجار الطائرات لتناوب وحدتين من وحدات الشرطة المُشَكلة: تمت مناوبة ٢٥٠ من أفراد وحدات الشرطة المُشَكلة بتكلفة ٦٥٠ ٩١٨ دولارا بالمقارنة إلى المبلغ المرصود في الميزانية وهو ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لمناوبة نفس العدد من الأفراد؛ وبالإضافة إلى ذلك تمت مناوبة ١٢٣ من أفراد وحدات الشرطة المُشَكلة بتكلفة ٦٤٥ ٥١٦ دولارا بينما رُصد في الميزانية مبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار لمناوبة ١٢٥ فردا؛

(ز) نفقات المرافق والهياكل الأساسية (٠٠٠ ٤٨٠ دولار)، وترجع أساسا إلى تسديد تكاليف التدابير الأمنية في أماكن الإقامة للمراقبين العسكريين، وضباط الأركان العسكريين، وأفراد شرطة الأمم المتحدة، والموظفين المقدمين من الحكومات ومتطوعي الأمم المتحدة، وهي نفقات لم تكن مرصودة في الميزانية.

(ح) نفقات المراقبين العسكريين (٢٠٠ ١٥٩ دولار)، وتُعزى أساسا إلى الخسائر في أسعار الصرف بسبب ضعف دولار الولايات المتحدة مقابل فرنك الجماعة المالية الأفريقية بنسبة متوسطها ٨ في المائة؛

(ط) نفقات الاستشاريين (٤٠٠ ١٣٩ دولار)، وتُعزى أساسا إلى الخدمات التي قدمها الاستشاريون الدوليون لمساعدة البعثة على تدبير شؤون الوحدة المتكاملة لرصد الحظر من أجل الوفاء بولاية البعثة ومساعدة قسم شؤون الموظفين على إعادة تصنيف الموظفين الوطنيين.

٧ - وعُوض عن التجاوز في النفقات بنقصان الاحتياجات تحت البنود التالية:

(أ) الاتصالات (٦٠٠ ٤٨٠ ٥ دولار)، ويُعزى النقصان إلى التأخير في إنشاء المراكز الإعلامية المجتمعية المتعددة الوسائط في جميع أنحاء البلد نتيجة للشواغل الأمنية وعدم توافر موظفي الأمن والقوات لرصد المناطق المتضررة؛ وبالإضافة إلى ذلك تم تأجيل تركيب خطوط الاتصال الخارجية بين أبيدجان وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في بريندیزي، إيطاليا، وخط الاتصال بين ياموسوكرو وكوروغو؛

(ب) شرطة الأمم المتحدة (٤٠٠ ٨٢٣ ١ دولار)، ويعزى النقصان أساسا إلى انخفاض عدد حالات التناوب والإعادة إلى الوطن خلال هذه الفترة، وكذلك إلى التغير في سياسات تسجيل كامل مبلغ بدل الإقامة الشهري بالنسبة للسفر داخل منطقة البعثة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨؛

(ج) النقل البري (١٠٠ ٤٩٧ ١ دولار)، ويعزى النقصان أساسا إلى الانخفاض البالغ ٣٤ في المائة في استهلاك الوقود، من الكمية المقدرة وهي ١١,٦ مليون لتر إلى الكمية الفعلية المستهلكة وهي ٧,٦ مليون ليتر، نتيجة لإعادة وحدة هندسية واحدة إلى الوطن على نحو غير متوقع؛

(د) الموظفون الوطنيون (٣٠٠ ٤٠٩ ١ دولار)، ويعزى النقصان أساسا إلى ارتفاع معدل الشغور المتوسط في بداية الفترة، وإلى انخفاض الاحتياجات من بدلات مراكز العمل الخطرة نتيجة لقلة السفر إلى المواقع الخطرة، وذلك على ضوء إرجاء الانتخابات؛

(هـ) تكنولوجيا المعلومات (١٠٠ ١١٨ ١ دولار)، ويعزى النقصان أساسا إلى انخفاض تكاليف تراخيص تكنولوجيا المعلومات المقتناة على المستوى المركزي عن طريق عقود الشراء الشاملة, وإلى تأجيل شراء قطع الغيار واللوازم ومعدات الصيانة والتصليح؛

(و) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٩٠٠ ٥٢٥ دولار)، ويعزى النقصان أساسا إلى انخفاض الرسوم المصرفية نظرا لدفع بدل الإقامة المقرر للبعثة وبدل معيشة المتطوعين عن طريق التحويلات المصرفية عوضا عن البنوك المحلية، وتأجيل سداد المطالبات والتسويات المستحقة للغير لحين إجراء استعراض آخر لمسائل احتلال الأرض والمنازعات بشأن الممتلكات والإيجارات، ونظرا لشراء عدد أقل من الميداليات بسبب النقصان في عدد الأفراد العسكريين المنشورين خلال هذه الفترة، فضلا عن انخفاض تكاليف الطباعة والاستنساخ؛

(ز) المعدات الخاصة (٥٠٠ ٣٤٤ دولار)، ويعزى النقصان إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية لسداد ما تكبدته الحكومات المساهمة بوحدات الشرطة المُشَكلة من تكاليف الدعم اللوجستي الذاتي، إذ لم تقدم المواد كما كان متوقعا بمقتضى مذكرات التفاهم. وإضافة إلى ذلك يعكس انخفاض الاحتياجات الرجوع عن التجاوزات السابقة في تسديد تكاليف التخلص من الذخائر المتفجرة؛

(ح) الخدمات الطبية (٢٠٠ ١٩٤ دولار)، ويعزى النقصان أساسا إلى التقلص في خدمات السفر ودخول المستشفى في إطار عمليات الإجلاء الطبي، والتقليل من عدد التدخلات الطبية، وانخفاض تكلفة الخدمات الطبية المتعاقد عليها مع جهات خارجية بواسطة الاستعاضة عن تلك الخدمات بالقدرات الداخلية.

٨ - وتتضمن مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/673) الواردة أدناه، حيثما اقتضى الأمر، تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات المدرجة في تقرير الأداء بشأن فرادى أوجه الإنفاق.

ثالثا - الوضع المالي والمعلومات عن الأداء في الفترة المالية الحالية

٩ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قد تم حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ تقسيم مبلغ مجموعه ٠٠٠ ٦٨٦ ٨٨٧ ٢ دولار، كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء فيما يتعلق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار منذ إنشائها. وبلغت المدفوعات التي وردت حتى ذلك التاريخ ٠٠٠ ٦٦٢ ٦٤٨ ٢ دولار، ويبقى رصيد غير مسدد قدره ٠٠٠ ٠٢٤ ٢٣٩ دولار. وزُودت اللجنة بمعلومات محدثة تبين أن الوضع النقدي للعملية كان ٠٠٠ ٢٠٠ ٩٢ دولار في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وهو مبلغ يكفي لتغطية احتياطي التشغيل لمدة ثلاثة أشهر وقدره ٠٠٠ ٤٣٠ ٨٠ دولار.

١٠ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن تقديرات المبلغ الواجب السداد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بلغت ٠٠٠ ٩٤٢ ١٧ دولار فيما يتعلق بتكاليف القوات، و ٠٠٠ ٧٨٦ ٦٣ دولار فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، دُفع مبلغ ٠٠٠ ٧٩٦ ١ دولار عن ٦١ مطالبة منذ إنشاء العملية، وكانت هنالك ست مطالبات تنتظر البت فيها في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠. **وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تسوى عاجلا جميع المطالبات التي تنتظر البت فيها.**

١١ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، كانت حالة شغل الوظائف في العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ كما يلي:

	الوظائف المأذون بها[أ]	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (نسبة مئوية)	
			الفعلي	الوارد في الميزانية
المراقبون العسكريون	٢٠٠	١٩٧	١,٥	٤,٠
أفراد الوحدات العسكرية	٧ ٢٥٠	٧ ٢٠٣	٠,٦	١,٠
شرطة الأمم المتحدة	٤٥٠	٣٨٢	١٥,١	١٣,٠
وحدات الشرطة المُشكلة	٧٥٠	٧٤٤	٠,٨	١,٠
الموظفون الدوليون	٤٥٨	٣٩٢	١٤,٤	١٦,٥
الموظفون الوطنيون	٧٤٤	٦٩٢	٧,٠	١٢,٣
موظفو المساعدة المؤقتة العامة	١٦	١١	٣١,٢	٠,٠
متطوعو الأمم المتحدة	٣٠١	٣٠١	-	٩,٠

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به لهذه الفترة.

١٢ - وزُودت اللجنة الاستشارية بجدول يبين النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (انظر المرفق الأول). وبلغت النفقات لهذه الفترة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ مبلغ ٠٠٠ ٤٤٧ ٣٣٥ دولار. ويتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات المقدرة في نهاية الفترة المالية الجارية ٠٠٠ ٧٧٤ ٤٩١ دولار مقابل اعتماد قدره ٠٠٠ ٧٧٤ ٤٩١ دولار، وبذلك لا يبقى أي رصيد حر متوقع.

رابعا – الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

أولا – الولاية والنتائج المتوخاة

١٣ - أنشأ مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤). وبموجب القرار ١٩١١ (٢٠١٠) المؤرخ في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قرر المجلس تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، وأعرب عن عزمه، من حيث المبدأ، على أن يرفع لفترة محدودة من الزمن المستوى الحالي البالغ ٤٥٠ ٧ فردا من الأفراد العسكريين المأذون بهم (٢٠٠ مراقب عسكري و ٢٥٠ ٧ من أفراد الوحدات العسكرية)، حسبما تقتضيه الحاجة، على ألا يتجاوز ذلك العدد ٩٥٠ ٧ فردا، عندما تعلن قائمة الناخبين النهائية. وفي نفس القرار، أعرب المجلس عن عزمه على إجراء استعراض كامل لولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، بهدف إجراء تعديلات يحتمل أن تكون كبيرة، على ضوء الانتخابات وتنفيذ الخطوات الرئيسية لعملية السلام. وفي القرار نفسه، طلب المجلس من الأمين العام أن يقدم إليه معلومات بشأن آخر التطورات بحلول منتصف آذار/مارس ٢٠١٠، وتقريرا كاملا بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٠، على أن يشمل ذلك توصيات وخيارات مفصلة لمستقبل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى جانب تحديد نقاط مرجعية منقحة استنادا إلى النتائج التي تخلص إليها بعثة التقييم التقني. وأُعلمت اللجنة أن من المقرر أن تجري البعثة زيارة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٠ بهدف وضع الخيارات الممكنة وخطة تفصيلية لمشاورات مجلس الأمن المقبلة بشأن كوت ديفوار المقرر إجراؤها في أواخر شهر نيسان/أبريل ٢٠١٠.

١٤ - وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن الاحتياجات من الموارد المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، قد أعدت قبل تقديم التوصيات والخيارات التي طلبها مجلس الأمن، وتعكس المهام التي كلفت بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على النحو الذي أقره المجلس في قراره ١٩١١ (٢٠١٠) وقراراته السابقة (انظر A/64/673، الفقرة ١). وأشار الأمين العام كذلك إلى أنه إذا قرر المجلس إجراء تعديلات كبيرة على ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعلى مستوى قواتها، يمكن أن يُعرض ما يترتب على ذلك من آثار على احتياجاتها من الموارد للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، إن وجدت، على الجمعية العامة للنظر فيها خلال الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والستين.

١٥ - وذكر الأمين العام أن الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مبنية على افتراض أساسي بأن الانتخابات ستنتهي بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ستركز في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ على تنفيذ مهامها في المجالات الرئيسية الثلاثة المتبقية في إطار اتفاق واغادوغو السياسي واتفاقاته التكميلية، التي أشير إليها بوصفها نقاطا مرجعية في قرار مجلس الأمن ١٨٦٥ (٢٠٠٩): نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وحل الميليشيات على نحو يتسم بالمصداقية؛ البدء في إصلاح قطاع الأمن بحيث يشمل على نحو خاص تدابير بناء الثقة في إطار أوسع للحوكمة الديمقراطية والرقابة على قطاع الأمن، وإعادة توحيد الجيش وإنشاء قوات مسلحة وأجهزة أمنية فاعلة في كوت ديفوار، واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

١٦ - وكما هو مبين في مشروع الميزانية، ستنظم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أنشطتها، خلال الفترة المالية المقبلة، على أساس أطر الميزنة القائمة على النتائج، وسيشمل ذلك عنصرا جديدا يتعلق بالبيئة الآمنة والمأمونة ويجمع بين العناصر ذات الصلة بعنصر وقف إطلاق النار فضلا عن عنصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعودة إلى الوطن وإعادة التوطين، اللذين يشكلان جزءا من الأطر التي قدمت لفترات الميزانية السابقة. لذا، فإن العناصر الخمسة للفترة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ هي على النحو التالي: '١' بيئة آمنة ومأمونة؛ '٢' الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان؛ '٣' عملية السلام؛ '٤' القانون والنظام؛ '٥' الدعم (انظر A/64/673، الفقرة ٣).

باء - عرض الميزانية

١٧ - تلاحظ اللجنة الاستشارية التحسن الذي طرأ على طريقة عرض وثائق ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولا سيما الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والنواتج، وهي قابلة للقياس وخالية من الغموض إلى حد كبير. **وفي الوقت نفسه ترى اللجنة أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحسين عرض الهيكل التنظيمي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لكي يبيّن بوضوح أكبر التسلسل القيادي وتقسيم المسؤوليات بين مختلف مكاتب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وينبغي أيضا إجراء المزيد من التحسينات لتعكس على نحو أفضل الصلة التنظيمية بين مكاتب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والعناصر الخمسة لأطر الميزنة القائمة على النتائج.** وتلاحظ اللجنة، على سبيل المثال، أن الهيكل التنظيمي الوارد في مشروع الميزانية للفترة ٢٠١٠ -٢٠١١ يبيّن أن عددا من المكاتب مسؤولة مباشرة أمام الممثل الخاص للأمين العام، بما فيها قسم الشؤون السياسية، وقسم الأمن، ومكتب الاتصالات والإعلام، والفريق المعني بالسلوك والانضباط، على الرغم

من أنها ليست جزءا من التوجيه التنفيذي والإدارة (انظر A/64/673، الفقرة ١٢، الجدول ١). وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها، أن الخلية المعنية بالحظر مسؤولة أمام مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)، على الرغم من ذلك لا يظهر في الهيكل التنظيمي.

جيم - الاحتياجات من الموارد

١٨ - تصل الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٧٠٠ ٥٣٥ ٤٩٢ دولار، ويمثل ذلك زيادة إجمالية قدرها ٦٠٠ ٧٦١ دولار، أو ٠,٢ في المائة، مقارنة بالاعتماد الذي خصص للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وقدره ١٠٠ ٧٧٤ ٤٩١ دولار. ويرد تحليل الفروق في الفرع الثالث من الميزانية المقترحة (A/64/673). وتعكس الزيادة احتياجات إضافية قدرها ٨٠٠ ٨١٠ ٨ دولار تحت باب التكاليف التشغيلية، ويعوضها إلى حد كبير انخفاض الاحتياجات تحت باب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٦٠٠ ٥٨٧ ١ دولار) والموظفين المدنيين (٦٠٠ ٤٦١ ٦ دولار).

١٩ - وتوفر الميزانية المقترحة الاعتمادات اللازمة في إطار مخطط نشر ٢٠٠ مراقب عسكري و ٢٥٠ ٧ فردا من أفراد الوحدات العسكرية و ٤٥٠ ضابطا من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٧٥٠ فردا من أفراد وحدة الشرطة المشكلة و ٤٣٧ موظفا دوليا و ٨١٩ موظفا وطنيا و ٢٤ موظفا ممولا تحت باب المساعدة المؤقتة العامة (١٤ موظفا دوليا و ١٠ موظفين وطنيين) و ١٧٦ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة و ٨ أفراد مقدمين من الحكومات.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠[أ]	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١	الفرق
المراقبون العسكريون	٢٠٠	٢٠٠	-
أفراد الوحدات العسكرية	٧ ٩١٥	٧ ٢٥٠	(٦٦٥)
شرطة الأمم المتحدة	٤٥٠	٤٥٠	-
وحدات الشرطة المشكلة	٧٥٠	٧٥٠	-

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

٢٠ - تصل الاحتياجات التقديرية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى ٢٠٠ ٩٩١ ٢٣٠ دولار، ويمثل ذلك انخفاضا قدره ٦٠٠ ٥٨٧ ١ دولار، أو ٠,٧ في المائة، مقارنة بالمخصصات المعتمدة

للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ البالغة ٨٠٠ ٥٧٨ ٢٣٢ دولار. وطبقت على التقديرات عوامل شواغر نسبتها ٤,٠ في المائة للمراقبين العسكريين، و ١,٠ في المائة للوحدات العسكرية، و ٩,٠ في المائة لشرطة الأمم المتحدة، و ١,٠ في المائة بالنسبة لأفراد وحدات الشرطة المشكلة.

٢١ - ويعزى الانخفاض البالغ ٦٠٠ ٥٨٧ ١ دولار تحت باب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بشكل رئيسي إلى انخفاض الاحتياجات من الوحدات العسكرية (٧٠٠ ٤٨٦ ٣ دولار)، وذلك بسبب تخفيض نشر القوات من ٩١٥ ٧ فردا إلى ٢٥٠ ٧ فردا، ويقابل ذلك جزئيا: (أ) زيادة الاحتياجات بمقدار ٩٠٠ ١٨٧ دولار تحت باب المراقبين العسكريين بسبب زيادة أسعار السفر للتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن (زيادة من ٢٠٠ ٤ دولار إلى ٨٣٠ ٤ دولار للرحلة ذهابا وإيابا للفرد الواحد) (ب) زيادة الاحتياجات بمقدار ٥٠٠ ٢٤٢ ١ دولار تحت باب شرطة الأمم المتحدة، وهي ناتجة في المقام الأول عن تطبيق معامل منخفض لتأخر النشر يبلغ ٩ في المائة مقابل ١٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، استنادا إلى أنماط النشر الحالية، وكذلك عن الزيادة في أسعار السفر على الخطوط الجوية التجارية من ٢٠٠ ٤ دولار إلى ٤١٠ ٤ دولارات للرحلة ذهابا وإيابا للفرد الواحد؛ (ج) زيادة الاحتياجات بمقدار ٧٠٠ ٤٦٨ دولار تحت باب وحدات الشرطة المشكلة، بسبب زيادة أسعار السفر على الخطوط الجوية التجارية من متوسط ٥٦٥ ٢ دولارا إلى ٢٩٥ ٣ دولارا للرحلة ذهابا وإيابا للشخص الواحد، فضلا عن الزيادة في مخصصات بدل الإجازة الترويحية من ٧ أيام إلى ١٥ يوما لكل ستة أشهر من الخدمة، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٥/٦٣.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠[أ]	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١	الفرق
الموظفون الدوليون	٤٥٨	٤٣٧	(٢١)
الموظفون الوطنيون	٧٤٤	٨١٩	٧٥
متطوعو الأمم المتحدة	٣٠١	١٧٦	(١٢٥)
وظائف المساعدة المؤقتة العامة	١٢	٢٤	١٢
الأفراد المقدمون من الحكومات	٨	٨	-
المجموع	**١ ٥٢٣**	**١ ٤٦٤**	**(٥٩)**

٢٢ - تصل الاحتياجات المقدرة للموظفين المدنيين إلى مبلغ ١٠٠ ٨٩٢ ٩٩ دولار، وتمثل انخفاضا قدره ٦٠٠ ٤٦١ ٦ دولار، أو ٦,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات تحت باب الموظفين الدوليين، بسبب التخفيض المقترح الذي يطال ٢١ وظيفة دولية (أي بانخفاض قدره ٧٠٠ ٧١٥ ٦ دولار)، وتحت باب متطوعي الأمم المتحدة، بسبب التخفيض المقترح الذي يطال ١٢٥ وظيفة مؤقتة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة (بانخفاض قدره ٣٠٠ ٣٤٥ ٤ دولار). وتعكس أيضا الاحتياجات المقترحة تحت باب الموظفين المدنيين زيادة قدرها ٩٠٠ ٣٣٦ ٢ دولار تحت باب الموظفين الوطنيين، وهي ناتجة في المقام الأول عن الوظائف الإضافية المقترحة البالغ عددها ٧٥ وظيفة (٤ موظفين وطنيين و ٧١ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة) وعن تطبيق معدل شغور منخفض قدره ٢٠ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين مقابل ٣٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وعن زيادة قدرها ٥٠٠ ٢٦٢ ٢ دولار في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وهي تعزى أساسا إلى الوظائف المؤقتة المقترحة البالغ عددها ١٢ وظيفة مؤقتة إضافية (٩ وظائف دولية مؤقتة و ٣ وظائف وطنية مؤقتة).

٢٣ - ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير موجز للتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين. ويرد في وثيقة الميزانية (A/64/673، الفرع الأول (هاء)، الفقرات من ١٢ إلى ٣٩) وصف مفصل للتغييرات المقترحة في إطار كل عنصر. وكما هو مبين في الجدول الوارد أعلاه، يعكس مستوى ملاك الموظفين المقترح انخفاضا في عدد الوظائف يبلغ مجموعه الصافي ٥٩ وظيفة، يشمل انخفاضا صافيا قدره ٢١ وظيفة دولية و ١٢٥ وظيفة مؤقتة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، وزيادة صافية قدرها ٧٥ وظيفة وطنية (٤ موظفين وطنيين و ٧١ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة) و ١٢ وظيفة مساعدة مؤقتة عامة. وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن خفض مستوى ملاك الموظفين للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ قد اقتُرح استنادا إلى استعراض أجرته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشأن احتياجاتها من الموظفين لكي تحسّن درجة اتساق هيكل الموظفين فيها مع ولايتها، مع مراعاة طلبات الجمعية العامة القاضية بزيادة استخدام الموظفين الوطنيين. **وتشير اللجنة إلى أن الوظائف الوطنية الإضافية التي اقترحها الأمين العام لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ ينبغي أن تسهم في بناء القدرات الوطنية.**

٢٤ - ويقترح الأمين العام إنشاء وظيفة لخبير أسلحة برتبة ف-٣ في الخلية المعنية بالحظر، وذلك وفقا لتوصية فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار الذي أنشأه مجلس الأمن بقراره ١٥٧٢ (٢٠٠٤). وقد أُفيدت اللجنة بأن الترتيب الذي سبق أن أدى بموجبه أفراد عسكريون مهاما تخص وظيفة خبير الأسلحة بالرتبة ف-٣ المقترح إنشاؤها لا يمكن الاستمرار فيه. **وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراح الأمين العام بإنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٣ في الخلية المعنية بالحظر.**

٢٥ - ويقترح الأمين العام تعزيز قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبخاصة ما لديه من خبرات فنية في مجال إصلاح قطاع الأمن، بوظيفة دولية إضافية واحدة (ف-٤) و ١٧ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة. **وليس لدى اللجنة اعتراض على اقتراح الأمين العام بإنشاء وظيفة إضافية واحدة برتبة ف-٤ و ١٧ وظيفة إضافية لمتطوعي الأمم المتحدة في قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.**

٢٦ - ومع ما هو مخطط من إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال فترة الميزانية ٢٠٠٩/٢٠١٠ كما يذكر الأمين العام، لن يكون هناك احتياج في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ لمعظم المهام التي يضطلع بها حاليا مكتب المساعدة الانتخابية، مثل الدعم اللوجستي وتحديث الخريطة الانتخابية وبناء قدرات اللجنة الانتخابية المستقلة. ولذلك، فهو يقترح إلغاء كل الوظائف الـ ١٧١ في مكتب المساعدة الانتخابية (١ مد-١، ٦ ف-٤، ١١ ف-٣، ٢ ف-٢، ١ خ م، ٢ م و، ٢ خ ع و، ١٤٦ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة)، بحيث يتبقى مكتب مخفض القوة يضم ١٨ وظيفة مؤقتة (١١ وظيفة دولية (١ مد-١، ٦ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ خ م)، و ٣ وظائف وطنية (من الفئة الفنية)، و ٤ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة)). وداخل المكتب، يُقترح أيضا تحويل وظيفتين دوليتين (ف-٣)، إحداهما لمنسق إقليمي للانتخابات والأخرى لموظف لشؤون الانتخابات، إلى وظائف وطنية مؤقتة (من الفئة الفنية). وتلاحظ اللجنة أن الوظائف المؤقتة الـ ١٨ المقترح الإبقاء عليها في مكتب المساعدة الانتخابية ستُمول من المساعدة المؤقتة العامة.

٢٧ - ويرد في مشروع الميزانية أن مكتب المساعدة الانتخابية سيقوم بما يلي: (أ) وضع اللمسات النهائية على العمليات المتبقية لما بعد الانتخابات؛ (ب) مواصلة تقديم الدعم لعملية بناء قدرات موظفي الانتخابات الوطنيين؛ (ج) دعم إنشاء هيئة جديدة لإدارة الانتخابات مع ضمان أن تكون لها القدرة الكاملة على تنظيم الانتخابات المحلية والبلدية وعلى مستوى المقاطعات مستقبلا؛ (د) إسداء المشورة للسلطات الوطنية بشأن التشريعات الانتخابية وتعهد وتحديث قوائم الناخبين. وتلاحظ اللجنة أن هيكل الملاك الوظيفي المقترح لمكتب المساعدة الانتخابية والمكون من ١٨ وظيفة مؤقتة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة يشمل عددا من الوظائف من الرتبتين مد-١ و ف-٤ يكاد يساوي عددها عندما كان تكوين المكتب أكبر ويضم ١٧٣ وظيفة مؤقتة وثابتة. **واللجنة، وإن كانت لا تبدي اعتراضا على الوظائف المؤقتة الـ ١٨ الممولة من المساعدة المؤقتة العامة والمقترح الإبقاء عليها في مكتب المساعدة الانتخابية، تتوقع أن يجري ترشيد هيكل الدرجات في المكتب إذا تبين الاحتياج إلى هذه الوظائف لأجل أطول.**

٢٨ - ويُقترح في مكتب الاتصالات والإعلام إعادة تصنيف وظيفة دولية لمعاون إداري (من فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، حيث يمكن لموظف وطني القيام بما فيه الكفاية بالمهام الإدارية الأساسية لهذه الوظيفة. ويقترح الأمين العام إضافة إلى ذلك إنشاء ٢٦ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، يضطلع شاغلوها بأداء المهام التي كان يؤديها، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، موظفون توفرهم شركتان خاصتان للقوى العاملة. وقد أوقفت العملية، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الاستعانة بالموظفين الذين توفرهم شركات خاصة للقوى العاملة للقيام بالمهام التي تتطلب مهارات أو تلك التي لا تستلزم مهارات، وبدأت بدلا من ذلك في الاستعانة بمتعاقدين أفراد يتم تشغيلهم بموجب عقود خدمة. غير أن العملية حددت ٢٦ وظيفة ينبغي ألا يؤدي مهامها متعاقدون أفراد بموجب عقود خدمة. وأُفيدت اللجنة أيضا بأن العملية ستحتاج موظفين ملائمين لأداء المهام التي لا يمكن الاستعانة بجهات خارجية للقيام بها، وذلك بغية الاحتفاظ بسيطرتها التحريرية على المواد التي تُبث وصون مصداقية المحطة الإذاعية وصوتها المستقل. **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على المقترحات المتصلة بالملاك الوظيفي التي قدمها الأمين العام فيما يتعلق بمكتب الاتصالات والإعلام.**

٢٩ - وفيما يتصل بعنصر الدعم، يقترح الأمين العام إنشاء ١٥ وظيفة وطنية (٦ وظائف وطنية من الفئة الفنية و ٩ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) في قسم الخدمات الطبية، علاوة على ٣٦ وظيفة وطنية إضافية من فئة الخدمات العامة لوحدات أخرى للدعم، وذلك للقيام بمهام كان يؤديها في السابق موظفون توفرهم شركات خاصة بموجب عقود شاملة.

٣٠ - ويشير الأمين العام إلى أن الوظائف الـ ١٥ الإضافية المقترحة لقسم الخدمات الطبية ستوفر الخدمات الطبية اللازمة لأفراد العملية في الميدان. وتلاحظ اللجنة أن القسم يقدم الدعم أيضا إلى الحكومة في المناسبات الهامة وإلى فريق الأمم المتحدة القطري في إطار عمل الأمم المتحدة المتكامل (انظر A/64/673، الفقرة ٣٢). **ومع الأخذ في الحسبان ما سيجري من خفض للأفراد العسكريين والمدنيين في العملية في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، علاوة على الاستعراض المرتقب لولاية العملية الذي يعتزم مجلس الأمن إجراءه (انظر الفقرة ١٣ أعلاه)، توصي اللجنة الاستشارية بأن يُزود قسم الخدمات الطبية في المرحلة الحالية بأربع وظائف إضافية هي: وظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية (طبيب) وثلاث وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة (ممرض واحد وسائقا سيارات إسعاف).**

٣١ - ويعكس الاقتراح المتعلق بإنشاء ٣٦ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة (٥ وظائف في قسم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات و ١٦ وظيفة في قسم العمليات الجوية و ١٥ وظيفة في القسم الهندسي) التحويل الفعلي للمهام التي كان يؤديها في السابق متعاقدون أفراد إلى وظائف ثابتة. **وبالنظر إلى الاستعراض المرتقب لولاية العملية الذي يعتزم مجلس الأمن إجراءه (انظر الفقرة ١٣ أعلاه)، توصي اللجنة الاستشارية في هذه المرحلة بعدم الموافقة على الاقتراح القائل بتحويل المهام إلى ٣٦ وظيفة تندرج في عنصر الدعم بالعملية. وليس لدى اللجنة اعتراض على اقتراح إعادة تصنيف وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لتصبح وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة في قسم الإمدادات.**

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

المعتمد للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	المقترح للفترة ٢٠١٠/٢٠١١	الفرق
١٥٢ ٨٤١ ٦٠٠	١٦١ ٦٥٢ ٤٠٠	٨ ٨١٠ ٨٠٠

٣٢ - تبلغ الاحتياجات التشغيلية المقدرة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ما إجماليه ٤٠٠ ٦٥٢ ١٦١ دولار، وهو ما يشكل زيادة قدرها ٨٠٠ ٨١٠ ٨ دولار ونسبتها ٥,٨ في المائة بالمقارنة بالاعتمادات المخصصة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتُعزى الزيادة المقترحة في المقام الأول إلى زيادة الاحتياجات في إطار البنود التالية على النحو التالي:

(أ) النقل الجوي (٢٠٠ ٧٦٦ ٧ دولار)، ويُعزى الفرق أساسا إلى زيادة التكاليف المضمونة للأسطول استنادا إلى أسعار العقود الجديدة؛

(ب) المرافق والهياكل الأساسية (٤٠٠ ٢٤٣ ١ دولار)، ويُعزى الفرق أساسا إلى ما يلي: '١' تكلفة توفير الأمن لأماكن الإقامة؛ '٢' زيادة بنسبة ١٦ في المائة في أسعار الكهرباء؛ '٣' ازدياد الاحتياجات من البنزين والزيوت ومواد التشحيم؛

(ج) اللوازم الأخرى (٩٠٠ ٧١٩ ١ دولار)، ويُعزى الفرق أساسا إلى الحاجة إلى توفير الدعم لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل إعادة إلحاق الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة والشباب المعرضين للخطر والمقاتلين وأفراد الميليشيات السابقين بمجتمعاتهم من خلال تنفيذ مشاريع إعادة الإدماج لـ ١ ٠٠٠ من المستفيدين؛

(د) النقل البري (٢٠٠ ٣٩٩ دولار)، ويُعزى الفرق إلى ما هو مخطط من استبدال ١٢١ مركبة ركاب خفيفة و ٥ عربات إسعاف نتيجة للاستهلاك العادي والمسافات الطويلة التي قطعتها وقِدَمها، وفقا لمعايير الاستبدال الموحدة؛

(هـ) الاتصالات (٥٠٠ ٢٣١ دولار)، ويُعزى الفرق أساسا إلى الزيادة في سعر استئجار جهاز المرسل المجاوب بواسطة الساتل وتحديث خدمات الخطوط المستأجرة لموقعين إقليميين إضافيين؛

(و) السفر الرسمي (٤٠٠ ١٦٩ دولار)، ويُعزى الفرق أساسا إلى الزيادة في أسعار السفر الجوي التجاري؛

(ز) الاستشاريون (٩٠٠ ٩٥ دولار)، ويُعزى الفرق إلى توفير برنامج التعلم المتكامل عن بُعد لجميع أفراد البعثة وتوفير مدرس إضافي للغة العربية وزيادة بنسبة ٣٤ في المائة في التكاليف التعاقدية لجميع مدرسي اللغات؛

(ح) الأفراد المقدمون من الحكومات (٥٠٠ ٤٥ دولار)، ويُعزى الفرق أساسا إلى نشر الثمانية أفراد المقدمين من الحكومات بالكامل، بالمقارنة بعامل تأخير نشر بلغ ١٥ في المائة جرى تطبيقه في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، وكذلك إلى الزيادة في أسعار السفر الجوي التجاري من ٢٠٠ ٤ دولار إلى ٦٢٠ ٤ دولارا للرحلة ذهابا وإيابا للفرد الواحد.

٣٣ - ويذكر الأمين العام أن هذه الزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات يلاحظ في المقام الأول في البنود التالية:

(أ) تكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٥٢٦ ٢ دولار)، ويُعزى الفرق إلى انخفاض اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات بالمقارنة بالاحتياجات للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠؛

(ب) الخدمات الطبية (٧٠٠ ١٨٧ دولار)، ويُعزى الفرق أساسا إلى انخفاض قوام الأفراد العسكريين المأذون به وما يتبعه من انخفاض في الاحتياجات إلى اللوازم الطبية؛

(ج) المعدات الخاصة (٩٠٠ ١٣٩ دولار)، ويُعزى الفرق إلى انخفاض قوام الأفراد العسكريين المأذون به وما يتبعه من انخفاض معدلات تسديد تكاليف الاكتفاء الذاتي لحكومات البلدان المساهمة بقوات.

إدارة وقود الطائرات

٣٤ - عند الاستفسار، أُفيدت اللجنة بأن هناك خمسة حقول صهاريج وقود الطائرات تعمل بكامل طاقتها منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في دالوا، ومان، وبواك، وبوندوكو، وكوروغو. ويذكر الأمين العام أن نظام إدارة وقود الطائرات الجديد زاد من كفاءة استخدام الطائرات التابعة للعملية، حيث أنه لا حاجة إلى الطيران ذهابا وإيابا بين أبيدجان وياموسوكرو لإعادة التزود بالوقود يوميا كما كان يحدث في السابق؛ ويُضاف إلى ذلك أن اختيار المواقع الجغرافية لحقول الصهاريج وفر للقوات العسكرية مرونة وقدرة على التحمل كافية لقيامها بمهام الاستطلاع والإنقاذ الطويلة في جميع أنحاء البلد، حيث أن ذلك كان محدودا في الماضي. ولا يُشار في وثيقة ميزانية العملية إلى أي وفورات حققها تشغيل حقول صهاريج وقود الطائرات. وأُفيدت اللجنة بأن القصد من إنشاء حقول الصهاريج هذه كان تقديم خدمات التزود بالوقود الفعالة إلى العملية لا تحقيق وفورات.

المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

٣٥ - وفقاً لما أشير إليه في الميزانية المقترحة، تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ عدداً من مبادرات تحسين الكفاءة التي يُتَوَقَّع أن تؤدي إلى تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة يبلغ مجموعها ١,٦ مليون دولار (انظر A/64/673، الفقرة ٤١). وعلاوة على ذلك، ستنفذ عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عدداً من مبادرات دعم البعثة الأخرى (انظر A/64/673، الفقرة ٩). وتلاحظ اللجنة أنه لم تُقَدَّم معلومات بشأن ما يمكن أن يُتَوَقَّع تحقيقه من مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة من جراء هذه المبادرات لدعم البعثة. **وتطلب اللجنة أن تُدرَج هذه المعلومات في مشاريع الميزانيات المقبلة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.**

مجلس مراجعي الحسابات

٣٦ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في سياق نظرها في مشروع الميزانية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، أُبلغت اللجنة أن العملية قد تلقت للسنة الرابعة على التوالي عدداً أقل من التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات مقارنة بالسنة السابقة، وأن هذا التحسن في الأداء يُعزى إلى تركيز إدارتها بشكل خاص على استعراض توصيات مراجعة الحسابات ورصدها، وإلى قيام العملية بإنشاء مركز تنسيق لمراجعة الحسابات من أجل كفالة رصد جميع التوصيات وتنفيذها في الوقت المناسب (انظر A/63/746/Add.7، الفقرة ٣٥). وفي سياق نظر اللجنة في مشروع الميزانية للعملية للفترة

المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، أُبلِغَت اللجنة أن العملية قد أخذت باستراتيجية من ''الاتصالات المتواصلة'' أدت إلى إقفال ٨٦ في المائة من توصيات مجلس مراجعي الحسابات في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠. **وتحيط اللجنة علما بالتدابير التي اتخذتها العملية حتى الوقت الحالي. وهي تشير أيضاً إلى أن عدداً من توصيات المجلس لم يزل معلقاً. وتؤكد اللجنة أنه ينبغي أن تُبذل جهود لتحقيق تنفيذ جميع التوصيات المعلقة، وكذا التوصيات الجديدة الواردة في التقرير الأخير لمجلس مراجعي الحسابات (A/64/5 (Vol.II)).**

خامسا – الخلاصة

٣٧ – ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في الفقرة ٥٠ من تقرير الأداء (A/64/584). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٣٠٠ ٢٩ دولار، وكذلك الإيرادات والتسويات الأخرى التي تبلغ قيمتها ٤٠٠ ٩٨٧ ٦ دولار، وذلك بالطريقة التي تحددها الجمعية.**

٣٨ – وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ في الفقرة ٧٧ من الميزانية المقترحة (A/64/673). **وتوصي اللجنة الاستشارية، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية إلى ما بعد ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، بأن تعتمد الجمعية مبلغاً قدره ٢٠٠ ٥٧٨ ٤٩١ دولار لتغطية نفقات العملية لفترة الـ ١٢ شهراً اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.**

الوثائق

- تقرير أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/584 و Corr.1)
- ميزانية بعثة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/673 و Corr.1)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/5 (Vol.II)، الفصل الثاني)
- التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/15)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/64/660)
- قرارا الجمعية العامة ٢٥٤/٦٢ و ٢٨٩/٦٣ بشأن تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
- قرارا مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤) و ١٩١١ (٢٠١٠)

المرفق الأول

النفقات الحالية والمتوقعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠			المتوقعة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠				
	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات شاملا النفقات المتوقعة	تقديرات الرصيد الحر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠	الفرق النسبة المئوية	أسباب الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	٦=(١)-(٥)	(٧)=(٦)+(١)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة								
المراقبون العسكريون	١٠ ٥٤٤,٥	٨ ١٩٤,٧	٢ ٣٤٩,٨	٢ ٩٥٥,٢	١١ ١٤٩,٩	(٦٠٥,٤)	(٥,٧)	زيادة في بدل الإقامة الشهري نتيجة تقلبات أسعار الصرف وانخفاض معدل الشواغر
الوحدات العسكرية	١٨١ ٩٨٢,٩	١١٧ ٩١٦,٥	٦٤ ٠٦٦,٤	٦٩ ٠٦٢,٩	١٨٦ ٩٧٩,٤	(٤ ٩٩٦,٥)	(٢,٧)	زيادة في أسعار حصص الإعاشة وزيادة مدفوعات بدل الإجازة الترويحية
شرطة الأمم المتحدة	٢١ ٦٥٩,٦	١٦ ٣٥٧,٤	٥ ٣٠٢,٢	٦ ١٤٩,٣	٢٢ ٥٠٦,٧	(٨٤٧,١)	(٣,٩)	زيادة في بدل الإقامة الشهري نتيجة انخفاض معدل الشواغر الفعلي
وحدات الشرطة المشكلة	١٨ ٣٩١,٨	١١ ٩٥٥,٢	٦ ٤٣٦,٦	٦ ٢٨٠,١	١٨ ٢٣٥,٣	١٥٦,٥	٠,٩	انخفاض تكاليف السفر لأغراض التناوب وتحركات المعدات المملوكة للوحدات
المجموع الفرعي	**٢٣٢ ٥٧٨,٨**	**١٥٤ ٤٢٣,٨**	**٧٨ ١٥٥,٠**	**٨٤ ٤٤٧,٥**	**٢٣٨ ٨٧١,٣**	**(٦ ٢٩٢,٥)**	**(٢,٧)**	
الأفراد المدنيون								
الموظفون الدوليون	٧٥ ٩١٦,٨	٤٩ ٣٤٨,٤	٢٦ ٥٦٨,٤	٢٣ ٤٥١,٤	٧٢ ٧٩٩,٨	٣ ١١٧,٠	٤,١	ارتفاع معدل الشواغر للموظفين الدوليين

	من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠			المتوقعة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠				
	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات شاملا النفقات المتوقعة	تقديرات الرصيد الحر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠	الفرق النسبة المئوية	أسباب الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	٦=(١)-(٥)	(٧)=(٦)+(١)	
الموظفون الوطنيون	١٧ ٤٨٥,٠	١٣ ٠٣٠,٢	٤ ٤٥٤,٨	٤ ٨٠١,٤	١٧ ٨٣١,٦	(٣٤٦,٦)	(٢,٠)	انخفاض معدل الشواغر للموظفين الوطنيين
متطوعو الأمم المتحدة	١١ ٨٨٤,٠	٩ ٢٧١,٣	٢ ٦١٢,٧	٢ ٧٥٠,٢	١٢ ٠٢١,٥	(١٣٧,٥)	(١,٢)	إضافة ١٧ من متطوعي الأمم المتحدة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
المساعدة المؤقتة العامة	١ ٠٦٧,٩	٨١٤,٥	٢٥٣,٤	٢٨٤,٧	١ ٠٩٩,٢	(٣١,٣)	(٢,٩)	انخفاض معدل الشواغر للموظفين الوطنيين
المجموع الفرعي	**١٠٦ ٣٥٣,٧**	**٧٢ ٤٦٤,٤**	**٣٣ ٨٨٩,٣**	**٣١ ٢٨٧,٧**	**١٠٣ ٧٥٢,١**	**٢ ٦٠١,٦**	**٢,٤**	
التكاليف التشغيلية								
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣٩٥,٣	٢٧٠,٦	١٢٤,٧	١٣٧,٤	٤٠٨,٠	(١٢,٧)	(٣,٢)	انخفاض معدل الشواغر
مراقبو الانتخابات المدنيون	صفر	صفر	صفر	سفر	صفر	صفر	صفر	
الاستشاريون	١١١,٠	٣١٨,٩	(٢٠٧,٩)	٢٥,٤	٣٤٤,٣	(٢٣٣,٣)	(٢١٠,٢)	استشاري إضافي بشأن حظر توريد الأسلحة
السفر في مهام رسمية	٤ ٦٤٩,٢	٣ ٤٢٧,٧	١ ٢٢١,٥	١ ٠٥٠,٢	٤ ٤٧٧,٩	١٧١,٣	٣,٧	زيادة في عدد دورات التدريب الإقليمية
المرافق والهياكل الأساسية	٤٦ ٥٥٩,٧	٣٤ ٠٧٩,٩	١٢ ٤٧٩,٨	١٢ ٩٨٠,٥	٤٧ ٠٦٠,٤	(٥٠٠,٧)	(١,١)	زيادة في تكاليف المرافق العامة ووقود المولدات
النقل البري	١٣ ١٤٩,٤	١١ ٦٧٥,٨	١ ٤٧٣,٦	٣٩,٠	١١ ٧١٤,٨	١ ٤٣٤,٦	١٠,٩	انخفاض تكاليف الصيانة وقطع الغيار
النقل الجوي	٤٤ ٦٦٨,١	٣٥ ١١٢,٧	٩ ٥٥٥,٤	١١ ٢٦٧,١	٤٦ ٣٧٩,٨	(١ ٧١١,٧)	(٣,٨)	زيادة في تكاليف استئجار طائرات ثابتة الجناحين
النقل البحري	٣٥,٤	٠,٣	٣٥,١	٢,٢	٢,٥	٣٢,٩	٩٢,٩	عدم استخدام زورقَين من زوارق الدورية

	من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠			المتوقعة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠				
	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات شاملا النفقات المتوقعة	تقديرات الرصيد الحر في ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٠	الفرق النسبة المئوية	أسباب الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	٦=(١)-(٥)	(٧)=(٦)+(١)	
الاتصالات	١٨ ٤٧٥,٦	٩ ٧١٦,٧	٨ ٧٥٨,٩	٦ ١٦٢,٠	١٥ ٨٧٨,٧	٢ ٥٩٦,٩	١٤,١	انخفاض الاحتياجات المتصلة بمعدات الإعلام
تكنولوجيا المعلومات	٨ ٤٧٤,٣	٤ ٢٢٤,٣	٤ ٢٥٠,٠	٢ ٧٤٢,٥	٦ ٩٦٦,٨	١ ٥٠٧,٥	١٧,٨	انخفاض استبدال المعدات وتكاليف التراخيص
الخدمات الطبية	٦ ٨٨٢,١	٣ ٦٣٧,٥	٣ ٢٤٤,٦	٣ ١٤٦,٠	٦ ٧٨٣,٥	٩٨,٦	١,٤	انخفاض التكاليف الفعلية للخدمات الطبية
المعدات الخاصة	٣ ٦٤٠,٢	١ ٩٠٥,٢	١ ٧٣٥,٠	١ ٧٣٥,٠	٣ ٦٤٠,٢	صفر	صفر	وفقاً لما هو مخطط
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٤ ٨٠١,٣	٣ ٥٤٧,٨	١ ٢٥٣,٥	٩٤٦,٠	٤ ٤٩٣,٨	٣٠٧,٥	٦,٤	انخفاض رسوم التدريب، وتكاليف اللوازم والطباعة
مشاريع الأثر السريع	١ ٠٠٠,٠	٦٤١,٦	٣٥٨,٤	٣٥٨,٤	١ ٠٠٠,٠	صفر	صفر	وفقاً لما هو مخطط
المجموع الفرعي	**١٥٢ ٨٤١,٦**	**١٠٨ ٥٥٩,٠**	**٤٤ ٢٨٢,٦**	**٤٠ ٥٩١,٧**	**١٤٩ ١٥٠,٧**	**٣ ٦٩٠,٩**	**٢,٤**	
إجمالي الاحتياجات	**٤٩١ ٧٧٤,١**	**٣٣٥ ٤٤٧,٢**	**١٥٦ ٣٢٦,٩**	**١٥٦ ٣٢٦,٩**	**٤٩١ ٧٧٤,١**	**(صفر)**	**(صفر)**	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ٦٤٧,٩	٧ ٨٠٥,٣	١ ٨٤٢,٦	٦٠٠,٧	٨ ٤٠٦,٠	١ ٢٤١,٩	١٢,٩	
صافي الاحتياجات	**٤٨٢ ١٢٦,٢**	**٣٢٧ ٦٤١,٩**	**١٥٤ ٤٨٤,٣**	**١٥٥ ٧٢٦,٢**	**٤٨٣ ٣٦٨,١**	**(١ ٢٤١,٩)**	**(٠,٣)**	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	
مجموع الاحتياجات	**٤٩١ ٧٧٤,١**	**٣٣٥ ٤٤٧,٢**	**١٥٦ ٣٢٦,٩**	**١٥٦ ٣٢٦,٩**	**٤٩١ ٧٧٤,١**	**صفر**	**صفر**	

المرفق الثاني

موجز التغييرات المقترحة في الوظائف لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
التوجيه التنفيذي والإدارة			
العنصر ١ – البيئة الآمنة والمأمونة			
الخلية المعنية بالحظر	+١	ف-٣	خبير أسلحة واحد، وفقا لتوصية فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار
	+١		
العنصر ٣ – عملية السلام			
قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	+١	ف-٤	موظف معني بإصلاح قطاع الأمن
	+١٧	م أ م	نشر ١٧ وظيفة مؤقتة في المكاتب الميدانية
	+١٨		
العنصر ٥ – الدعم			
مكتب المساعدة الانتخابية	-١	ف-٤	تخفيض عدد موظفي مكتب المساعدة الانتخابية استنادا إلى الافتراض بأن الانتخابات ستُجرى في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويقترح أن تكون جميع الوظائف المتبقية وظائف مؤقتة
	-٩	ف-٣	
	-٢	ف-١/٢	
	+١	م ف و	
	-٢	خ ع و	
	-١٤٢	م أ م	
	-١٥٥		
مكتب الاتصالات والإعلام	-١	خ م	وظيفة دولية واحدة لمساعد إداري معاد تصنيفها غلى وظيفة وطنية
	+٢٧	خ ع و	وظيفة مساعد إداري واحدة معاد تصنيفها من وظيفة دولية؛ ١٦ وظيفة لمحطة إذاعة العملية ONUCI-FM، و ١٠ وظائف مساعدي إعلام لأداء مهام تتسم بطبيعة مستمرة، كان يؤديها سابقا موظفون توفرهم شركة للقوى العاملة
	+٢٦		
قسم الخدمات الطبية	+٦	م ف و	٣ أطباء، ٣ ممرضين
	+٩	خ ع و	ممرضان مساعدان، ٣ سائقي سيارات إسعاف، مساعد طب أسنان، مساعدا مستشفيات، كاتب مخازن
	+١٥		

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
قسم الإمدادات	-١	خ م	وظيفة دولية واحدة لمساعد لشؤون الوقود معاد تصنيفها إلى وظيفة وطنية
	+١		وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الوقود معاد تصنيفها من وظيفة دولية
	--		
قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	+٥	خ ع و	٥ وظائف لمساعدي تكنولوجيا المعلومات لأداء مهام تتسم بطبيعة مستمرة، كان يؤديها سابقا موظفون توفرهم شركة للقوى العاملة
	+٥		
قسم العمليات الجوية	+١٦	خ ع و	٤ مساعدين للسلامة من الحريق، و ١٠ مساعدين للعمليات الجوية، ومساعدان لشؤون الوقود، لأداء وظائف تتسم بطبيعة مستمرة، كان يؤديها سابقا موظفون توفرهم شركة للقوى العاملة
	+١٦		
القسم الهندسي	+١٥	خ ع و	١٥ مساعد مخازن لأداء مهام تتسم بطبيعة مستمرة، كان يؤديها سابقا موظفون توفرهم شركة للقوى العاملة
	+١٥		